المستقبل
AL-MUSTAQBAL

"الدولي للعدالة الانتقالية" يختتم جلساته: العمل لإقرار مشروع قانون المفقودين قسراً

المستقبل - الاثنين ٢٧ شباط ٢٠١٢ - العدد ٤٣٦٨ -

اختتمت يوم السبت أعمال الطاولة المستديرة التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في فندق "جيفينور روتانا" حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسرا، المقدم من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد). وناقش المشاركون على مدى يومين سبل العمل لاقرار هذا الاقتراح، وحشد دعم المجتمع والاعلام والمشرعين له.

وتحدث النائب غسان مخيبر في الجلسة الختامية، فشدد على ضرورة "وضع خطة وطنية، من خلال منظومة تشريعية وادارية كاملة"، لافتا الى أن "الحق بالمعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة الى العدالة، من حيث تحديد المسؤوليات وانزال العقوبات، ومع الحاجة الى المصالحة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي ستحال قريبا على مجلس النواب لاقرارها".

ودعا الى "المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والعمل لتجريم الاختفاء القسري"، والى "اعتماد يوم ١٣ نيسان يوما سنويا رسميا لذكرى المفقودين وضحايا الحروب"، مؤكدا أن "الاخفاء القسري لا يزال يحصل اليوم، ومن آخر الحالات شبلي العيسمي التي تتابعها لجنة حقوق الانسان النيابية".

وكشف أن "بندا ينص على انشاء بنك معلومات حمض نووي لكل ضحايا الاختفاء القسري، اضيف الى مشروع قانون البصمة الجينية الموجود في مجلس النواب". وأشار الى أن المشروع سيعرض على الهيئة العامة. ودعا الى الحفاظ "برموش العين" على خيمة أهالي المفقودين في وسط بيروت". رأى أن "تضمن البيانات الوزارية للحكومات الثلاث الأخيرة شبه سياسة في موضوع المفقودين والمخفيين قسراً، تطور من بيان الى بيان، ما أوجد نقطة ارتكاز سياسي يمكن الانطلاق منها لملاحقة العمل على معالجة هذه القضية".

وتحدث في الجلسة نفسها التي أدارتها منسقة برنامج لبنان في المركز الدولي للعدالة الإنتقالية كارمن أبو جودة، كل من نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش" نديم حوري، الأمين العام لتجمع "وحدتنا خلاصنا" مكرم عويس، والصحافية باتريسيا خضر، عن دور المجتمع المدني والاعلام في الدفع باتجاه تبني القانون المقترح.

وفي جلسات أخرى، شدد مدير جمعية "أمم للتوثيق والابحاث" لقمان سليم على ضرورة الاعتراف بحق أهالي الضحايا بالمعرفة، لكنه رأى أن هذا الحق "يجب الا يختزل حق الشعب اللبناني بمتابعة هذه القضية".

وفي جلسة برئاسة لين معلوف من جمعية "معا من أجل المفقودين"، رأى رئيس فريق عمل الأمم المتحدة المعني

بالاختفاء القسري أو غير الطوعي جيرمي ساركين، الذي يشارك بصفته الشخصية، أن "لبنان يجب ان يصادق على المعاهدة الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري" و"ضرورة "تجريم الاخفاء القسري ووضع آليات وأنظمة لضمان عدم تكرار الحالات المتعلقة به".

وشدد مدير السياسات والتعاون لدى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين اندرياس كلايزر على أهمية إنشاء هيئة مستقلة مختصة بقضية الأشخاص المفقودين. وتحدثت فاطمة الحاج من جمعية "كفى" عن تجربة العمل على إقرار مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري. وقالت: "سعينا الى أن يكون جميع الأفراد في لبنان معنيين بهذا الموضوع وأن تصبح قضيتهم".

وتحدث نيكولا ماركز غرانت من جمعية "استعادة التاريخ والذاكرة في اسبانيا". وترأست الجلسة المستشارة في برنامج لبنان في المركز الدولي للعدالة الانتقالية كريستالا ياكينتو.

وفي جلسة برئاسة القاضية غادة عون، تحدث المدير التنفيذي وأحد مؤسسي مؤسسة "غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي" فريدي بيكيريلي، الذي شارك بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١ في تحقيقات طب شرعي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. وكانت كلمة للمحامي نزار صاغية عن الدعاوى التي رفعتها لجنة الاهالي امام القضاء اللبناني حول المقابر الجماعية التي يشتبه باحتوائها على رفات مفقودين.